السورية مهمة مورفي في المنطقة انها وصلت إلى طريق مسدود، على الرغم من الضجيج الدبلوماسي والاعلامي حولها حسبما أشار تعليق لاذاعة دمشق بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٥. كذلك، اعتبرت دمشق فشل مهمة مورفي «أمراً طبيعياً، لأن التطورات في المنطقة أكدت أن خط الاستسلام يسير إلى طريق مسدود، وأن الصفقات المنفردة مصيرها الانهيار». واعتبرت «الموقف السوري المدافع عن القضية الفلسطينية والمتصدي للمخططات الاميركية في المنطقة هو موقف الجماهير العربية كلها» (**البعث**، دمشق، ١٨/٨/١٩٨٥).

وفي حديث خاص أدلى به وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري، اوضح «ان وجهة نظر الاردن بشأن عملية السلام في الشرق الاوسط واضحة، وان احراز اي تقدم نحو اقرار السلام امر ممكن لو اخذت الولايات المتحدة بوجهة نظر بلاده الداعية إلى الفصل بين المفاوضات النهائية وبين التحضير لهذه المفاوضات عن طريق الحوار بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية». واعلن «ان الاردن اكد للولايات المتحدة عبر مبعوثها مورفي أن المرحلة الاولى لعملية السلام هي الحوار بين الولايات المتحدة الاميركية والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، تتلوها، في وقت لاحق، مرحلة ثانية من المحادثات بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك قبل أي حديث عن الخطة الثالثة» (**الاهرام**، ٢٠/٨/١٩٨٥).

واستناداً إلى مصدر رسمي في عمان فإن وزير الخارجية الاردني «كرر موقف الاردن المتعلق بضرورة انعقاد مؤتمر دولي لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط، وحل القضية الفلسطينية، وذلك خلال محادثات اجراها طاهر المصري مع جاك بوس، وزير خارجية لوكسمبورغ، الذي وصل عمان يوم الثلاثاء ٢٠/٨/١٩٨٥ (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢١/٨/١٩٨٥).

وفي بغداد، اكد الرئيس العراقي صدام حسين «دعم العراق وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل، وباعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وصاحبة القرار المستقل في تحديد النهج الملائم لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك دعم العلاقات الايجابية بين الاردن والمنظمة» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٨/١٩٨٥). وقد ورد تأكيد الرئيس العراقي اثناء اجتماع عقده مع ياسر عرفات في العاصمة العراقية.

وفي إطار السياسة الرسمية المصرية بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية، طالب الرئيس المصري حسني مبارك «اسرائيل بالدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لايجاد حل للقضية الفلسطينية» (**الوطن**، ٢٤/٨/١٩٨٥). واكد مبارك «تأييد مصر لطرح القضية أمام مؤتمر دولي» وقال «إن الجهود المبذولة لتحريك عملية السلام وبدء الحوار الاردني ـ الفلسطيني مع الولايات المتحدة مستقبلاً لا ينبغي أن تتوقف طويلاً امام مشكلة اختيار اسماء اعضاء الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، كما لا يجب، ابداً، التوقف عند شروط مسبقة تفرض على الجانب الاردني أو الفلسطيني». واضاف «إن مصر لن تتوقف، في كل الاحوال، عن الاستمرار في بذل جهودها لتحريك عملية السلام» (**المصدر نفسه**). ولاحظ المراقبون أن الرئيس المصري لم يشر الى اتفاقات كامب ديفيد.

وفي موقف آخر، قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامه الباز: «إن اتفاقات كامب ديفيد صيغة غير كافية لحل القضية الفلسطينية» مضيفاً في حديث اجراه معه تلفزيون ابو ظبي «إن مصر لم تسيء الى حقوق الشعب الفلسطيني في اتفاقات كامب ديفيد، وربما تكون قد نجحت من خلال كامب ديفيد في استعادة الاراضي المصرية، إلا انها لم تنجح في حل القضية الفلسطينية» (**السفير**، ٢٦/٨/١٩٨٥).

وفي معرض الحديث عن القضية الفلسطينية، قال العاهل السعودي فهد، في الكلمة التي وجهها إلى حجاج هذا العام: «إن الشعب الفلسطيني لا يريد اكثر من استرجاع